الإغاثة الزراعية ودورها في تطوير نماذج اقتصادية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني

يُعد تعريف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مهمة معقدة نظراً لتعدد التعريفات واختلاف الخلفيات النظرية والسياسية والأيديولوجية للفاعلين في هذا الإطار، فضلاً عن تنوع المصطلحات المستخدمة مثل "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، و"القطاع الثالث"، و"الاقتصاد الشعبي"، التي تبدو متقاربة في مضمونها. ويزداد هذا التحدي تعقيداً في ظل غياب إطار نظري عالمي موحد يُعرف الإسهامات الفكرية ويوجه المبادرات النظرية والعملية. ونتيجة لذلك، تحتفظ كل تجربة بخصوصيتها، والتي تتشكل وفق تأثير مجموعة من العوامل مثل الظروف الاقتصادية، والخلفيات التاريخية، والثقافة المحلية، والسياقات السياسية، إضافة إلى الخلفية المعرفية والأيديولوجية للمبادرين أو الجهات المشرفة والداعمة لتلك المبادرات. ورغم هذا التنوع، يمكن تصنيف أغلب التعريفات المتداولة عالمياً ضمن أربع مقاربات أساسية، تنحصر في : (الجوانب القانونية، الأبعاد السسيولوجية، والبعد السياسي).

يقوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مجموعة من المبادئ القيمية والأسس المعيارية التي توجه نشاطاته وتحدد هويته، من أبرز هذه المبادئ إعطاء الأولوية لجودة الخدمات على حساب تحقيق الأرباح، وتفضيل مبدأ التبادل على آليات السوق الحر وإعادة توزيع الثروة. كما يعتمد على الإدارة الذاتية للمبادرات، ويُرسّخ الديمقراطية القاعدية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين في آليات اتخاذ القرار.

ويمنح هذا النموذج أولوية للعمل مقارنة برأس المال، مع اعتماد آليات تمويل متنوعة عبر تنوع مصادر التمويل، كما يعمل على تنويع فائض الإنتاج ليشمل الأبعاد المادية والاجتماعية والسياسية، مع الالتزام بالربحية المحدودة لتفادي الاحتكار والتركيز على الفائدة المجتمعية. ويرتكز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مبادئ الانتماء الحر، والملكية الجماعية، والفاعلية الاجتماعية للمبادرة، مع الحفاظ على قربها من الفئة المستهدفة لضمان استجابة مباشرة لاحتياجاتها وتعزيز دورها في التنمية المحلية.

يُعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشعبي نموذجاً اقتصادياً يتمحور حول الإنسان، حيث يُركز على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات بدلاً من السعي وراء تحقيق أقصى قدر من الأرباح. هذا النموذج يختلف عن النظم الاقتصادية التقليدية، إذ يهدف إلى توظيف التقدم الاقتصادي والتكنولوجي لتحقيق التنمية الاجتماعية وتعزيز رفاهية الجميع، من خلال مؤسسات تُعنى بخدمة الناس قبل الأسواق، حيث يسعى هذا الاقتصاد إلى توفير السلع والخدمات لدعم الرعاية الاجتماعية، مؤسساً منظومة تُفضل المصالح الجماعية على المكاسب الفردية.

يُشكّل الاقتصاد الاجتماعي التضامني إطاراً شاملاً يضم مؤسسات متنوعة مثل التعاونيات، ومنظمات التجارة العادلة، والجمعيات، ومؤسسات التعاضد، والمؤسسات الاجتماعية. وتتنوع أنشطته لتشمل مجالات حيوية كالصحة، والحماية الاجتماعية، والتمويل الصغير، والمصارف المحلية، إضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الغذاء. ويهدف هذا النموذج الاقتصادي إلى التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، كالفقر وقلة فرص العمل المستقر، عبر تعزيز الوصول إلى التمويل، ومعلومات السوق، والتكنولوجيا، وعناصر الإنتاج. كما يسعى للحد من التفاوتات في أسواق العمل والمنتجات، وتحسين مستوى الدخل وضمان استدامته، مما يساهم في تحقيق تنمية عادلة وشاملة.

ويرتكز الاقتصاد الاجتماعي التضامني على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية مثل المشاركة، التضامن، الابتكار، الاستقلالية، والمصلحة العامة. ويُعد هذا النموذج بديلاً متسقاً مع مبادئ العدالة الاجتماعية، إذ يوفر إطاراً فعالاً لمعالجة التحديات التنموية المستمرة. كما يسهم في الحد من ظاهرة العمل غير المستقر من خلال تمكين العمال والمنتجين في القطاع غير النظامي من إنشاء جمعيات وتعاونيات تعزز فرص الوصول إلى الأسواق، وتحسن ظروف العمل، وتدعم تطوير أنشطة مدرة للدخل، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات.

كما يلعب الاقتصاد الاجتماعي التضامني دوراً محورياً في تعزيز الوصول العادل إلى الموارد البيئية ودعم جهود التنمية المستدامة، فمن خلال الاعتماد على التجارة المحلية، مثل الجمعيات الزراعية المحلية، يُوفر هذا النموذج حلولاً بديلة للتحديات البيئية عبر ممارسات كإعادة التدوير، واستخدام الطاقة المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع، كما يسهم في تحسين استفادة المجتمعات المحلية من الموارد البيئية، ويعتمد على أنشطة صغيرة النطاق تقلل من الأثر البيئي وتدعم توزيعاً عادلاً للسلع والخدمات، وبذلك، يُعزز الاقتصاد الاجتماعي التضامني التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، بما يخدم مصلحة المجتمعات بشكل مستدام.

ويصل الاقتصاد الاجتماعي التضامني إلى الفئات المجتمعية المهمشة اقتصادياً واجتماعياً وتمكينها، ومن هذه الفئات النساء، وهن من أبرز المساهمات في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كمجموعات الادخار، والتوفير والتسليف، والمبادرات الزراعية، والمؤسسات الاجتماعية، فالاقتصاد التضامني لا يقتصر على تقديم حلول اقتصادية فحسب، بل يعالج عدم المساواة بين الجنسين، ويساهم في تمكين المرأة التي غالباً ما تكون في أسفل السلم الاجتماعي ومستبعدة اجتماعياً واقتصادياً، لا سيما في المجتمعات المهمشة. من خلال هذه المبادرات، تستطيع النساء تحسين وضعهن الاجتماعي والاقتصادي، وزيادة مشاركتهن الفاعلة في عملية التنمية، علاوة على ذلك، يساهم الاقتصاد التضامني في تعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ما يعزز استقلالها المالي ويساهم في تطوير المجتمعات المحلية.

ويوجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني أعداداً هائلة من العاملين والمزارعين من مختلف أنحاء العالم نحو التعاونيات الزراعية، ولا سيما في المجتمعات الريفية. وهذا التوجه يساهم في تنويع الإنتاج وتحسين نوعيته، بالإضافة إلى تأمين فرص عمل للعديد من الأفراد، ما يعزز من الأمن الغذائي ويسهم في تحقيق النمو المنصف. فمن خلال هذه التعاونيات، يتمكن المزارعون من تبادل الموارد والخبرات، مما يعزز قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، ويؤدي إلى تحسين ظروفهم المعيشية، كما يعزز الاقتصاد التضامني من تكامل المجتمعات الريفية مع الأسواق المحلية والعالمية، ما يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر عدلاً واستدامة.

"الإغاثة الزراعية" ودورها في تطوير التعاونيات الزراعية ودعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني

منذ تأسيس جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية"، كان لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكانة بارزة في فكر ومشاريع المؤسسة، وذلك بسبب الدور الحيوي الذي يلعبه هذا النوع من الاقتصاد في تطوير وتمكين المجتمع الفلسطيني اقتصادياً وثقافياً. ويرجع ذلك إلى الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون نتيجة للسياسات التي يفرضها الاحتلال، مثل تقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية وعزلها، ومنعهم من ممارسة حرية

الحركة داخل وطنهم، هذه السياسات تجعل المجتمعات الفلسطينية هشة أمام الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن القيود والتعقيدات التي يفرضها الاحتلال.

يأتي اهتمام "الإغاثة الزراعية" بتعزيز الاقتصاد التضامني كونه تنظيماً اقتصادياً يعتمد عليه الفئات والمجتمعات التي تعاني من التهميش لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال بناء نماذج اقتصادية تشاركية تحقق فوائد لأعداد أكبر من أفراد المجتمع، حيث يتم إدارة هذه النماذج بشكل تشاركي يساهم في تعزيز البنى الاجتماعية واندماجها، بالإضافة إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أو الموارد الطبيعية الموجودة في تجمعات القرى والبلدات الفلسطينية.

كما يُعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أبرز الأدوات الاقتصادية التي تساهم في بناء الروابط بين أفراد المجتمع بهدف إنشاء بيئة اقتصادية جديدة تتيح دمج أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية المهمشة، خاصة النساء والشباب. ويتم ذلك من خلال تعزيز الروابط التطوعية والتعاقدية التي يبنيها الأفراد لتحقيق حياة أفضل، عبر تنظيمهم ضمن مؤسسات إنتاجية تضمن الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي وتحميهم من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا النموذج في الحد من تف اقم معدلات الفقر والبطالة في المجتمعات المهمشة.

تتنوع تدخلات "الإغاثة الزراعية" في إطار بناء نماذج اقتصادية تعاونية وتضامنية من خلال مأسسة جمعيات وتعاونيات جديدة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات التعاونيات القائمة، وتشمل هذه التدخلات توفير المنح والمدخلات اللازمة التي تسهم في زيادة إنتاج هذه الجمعيات وربط منتجاتها بسلسلة القيمة الإنتاجية وصولاً إلى الأسواق المحلية. كما تعمل "الإغاثة الزراعية" على تعزيز القدرات التسويقية للمنتجات المحلية، مما يساعد في تحسين فرص التسويق وزيادة الربحية للمزارعين وأعضاء الجمعيات.

خلال عام 2024، ركزت تدخلات "الإغاثة الزراعية" في مجال التعاونيات على تزويدها بالمدخلات والتمويل الضروري لإنشاء حدائق منزلية، بالإضافة إلى تزويد بعض الجمعيات بالأشتال، شبكات الري، المعرشات، والسياج، كما تم توريد ماكنات عصر العنب وأدوات التعبئة والتغليف، فضلاً عن توفير قطع المطابخ الإنتاجية التي تسهم في توسيع المشاريع الإنتاجية للجمعيات التعاونية. هذا التزويد يسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القيمة الاقتصادية لهذه المشاريع، مما يؤدي إلى استيعاب المزيد من القوى العاملة، لا سيما من النساء والشباب، وبالتالي دمجهم في دائرة الإنتاج التضامني والتعاوني.

في الربع الأخير من عام 2024، قامت "الإغاثة الزراعية" بتنفيذ عدد من الزيارات للجمعيات التعاونية بهدف تحديد احتياجات الجمعيات القائمة وتأسيس جمعيات تعاونية جديدة، وذلك في إطار أنشطة مشروع "نيفارا". خلال هذه الزيارات، تم وضع خطط للتدخلات المستقبلية، شملت مراجعة استراتيجيات الجمعيات والسياسات

الناظمة لعملها، وتصويب أوضاعها القانونية، بالإضافة إلى مراجعة خططها التنفيذية والإطلاع على احتياجاتها المتعلقة بزيادة إنتاجيتها والخطط التشغيلية لها.

يأتي هذا التدخل ضمن اهتمام "الإغاثة الزراعية" بالمساهمة في حوكمة الجمعيات التعاونية ومؤسساتها بطريقة تضمن استدامتها، مع تحقيق الشفافية العالية بين أعضائها. كما يهدف إلى تعزيز ثقافة التداول الديمقراطي للمناصب الإدارية داخل الجمعيات التعاونية، وإدارة الحسابات بطريقة تضمن تدفقاً مالياً يساهم في استقرارها واستدامتها.

أجرت "الإغاثة الزراعية" دراسة احتياج شملت خمس عشرة جمعية تعاونية في محافظات شمال الضفة الغربية، موزعة على النحو التالي: ثلاث تعاونيات في جنين، وأربع في طولكرم، وأربع في نابلس، وأربع في قلقيلية. تضمنت الدراسة تحديد الأولويات والتوصيات اللازمة لتوجيه التدخلات المستقبلية بالتنسيق مع الهيئات الإدارية للجمعيات التعاونية. كما سيتم تنفيذ هذه التدخلات بالتعاون مع هيئة العمل التعاوني، مع إعداد خطط تطويرية لدعم المشاريع القائمة والجديدة على حد سواء.

وتركز "الإغاثة الزراعية" توجهاتها على المساهمة في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التعاوني من خلال العمل مع الوحدات الإنتاجية التضامنية والنهوض بواقع العمل التعاوني، وذلك من خلال معالجة الواقع القانوني والسياسي للعمل التعاوني، كما تسعى إلى الحشد والتأثير لتشكيل إطار سياساتي حكومي قادر على تنظيم العمل التعاوني وتسهيل دوره الاجتماعي والاقتصادي، بما يساعده في الوصول إلى السوق.

يبرز تدخل "الإغاثة الزراعية" في أن الاقتصاد التضامني والتعاوني يعتمد على أسس وقيم يجب أن تتجسد في الوحدات الاقتصادية المشاركة فيه، من أبرز هذه القيم: إعطاء الأولوية لجودة الإنتاج مقارنة بالربح، والإدارة الذاتية والمجتمعية للجمعيات التعاونية، واستخدام الديمقراطية القاعدية كأسلوب لاتخاذ القرارات. كما تسعى "الإغاثة الزراعية" إلى تعزيز الملكية الجماعية، تنويع مصادر الإنتاج والتمويل، وإدماج البُعد الاجتماعي والتنظيمي للجمعيات التعاونية كمصدر أساسي للتغيير والتطور المحلي.

الجمعية	المحافظة	الموقع	نوع التدخل	الخليل
جمعية دورا للتصنيع الغذائي	الخليل	دورا	زراعي ـ تصنيع غذائي	زراعة 3 دونمات عنب – مشاهدة نموذجية للجمعية من خلال تزويدهم بالأشتال وشبكات الري والمعرشات والسياج / توريد ماكينات لعصر العنب والتعبئة والتغليف
جمعية دورا الأمل	الخليل	دورا	زراعي ـ تصنيع غذائي	توريد معدات وأدوات المطبخ الإنتاجي بهدف توفير وجبات ساخنة للمستفيدين وتقديم التدريب المهني لمستفيديها
جمعية بيت أمر الزراعية النسوية	الخليل	بيت امر	زراعي ـ تصنيع غذائي	توريد ماكينات تصنيع العنب ومنتجاته لعصر وتجفيف العنب ومواد ومدخلات للتصنيع والتعبئة والتغليف
جمعية الخضر الزراعية	بيت لحم	الخضر	زراعي ـ تصنيع غذائي	توريد ماكينات لعصر وتصنيع العنب ومنتجاته وتجفيف العنب ومواد ومدخلات للتصنيع والتعبئة والتغليف
جمعية جورة الشمعة الزراعية	بيت لحم	جورة الشمعه	زراعي ـ تصنيع غذائي	توريد ماكينات تصنيع العنب ومنتجاته لعصر وتجفيف العنب ومواد ومدخلات للتصنيع والتعبئة والتغليف
المجموع	تم استهداف 5 جمعيات تعاونية في محافظتين وأربع مواقع			